

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

اللسانيات العربية

Allisaniyat Al Ārabiyyah

مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز الملك
عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية
العدد ٩ ذو القعدة ١٤٤٠هـ - يوليو ٢٠١٩ م

- الوسم النحوي الأكي للعربية في منهجية بنك المشجرات النحوية في جامعة
بنسيلفانيا.

- التحول الدلالي في المعجم بين الاستعارة والمجاز:
مظاهر الانتظام العرفاني فعل «حرق» أنموذجاً.

- إشكالات التأويل الدلالي في بعض الأبنية التركيبية العربية
(مقاربة عرفانية).

- أنماطية تصنيف الرؤوس الفعلية الظاهرة والرؤوس الفعلية الضامرة
في الدرس اللساني العربي.

- « أن » وعلاقتها بالمراقبة في العربية: افتراض النقل أم طابق ضم الكبير؟.

- الفضاء اللغوي وآليات بناء المعنى.

- الأصلية في تعليم اللغة الثانية.

أنماطية تصنيف الرؤوس الفعلية الظاهرة والرؤوس الفعلية الضامرة في الدرس اللساني العربي

د.سرور اللحياني^١

الملخص

نرمي من خلال هذا البحث إلى تصنيف الرؤوس الفعلية في صنف أنماطية كلية عامة تعرف بخصائص البنية النحوية وتكشف ظواهر من انتظام اللغة. وتجمع ثنائية الرأس الظاهر والرأس الضامر مختلف التصنيفات وتفرعاتها. وتتجلى خصائص الرأس «الظاهر - النمط» في نمط تركيبى ونمط دلالي. وبحسب بنيته الإعرابية المحتملة، يقبل النمط التركيبى التصنيف إلى رؤوس لازمة ورؤوس متعدية. وأما بحسب مقياس التمام والنقصان، فإن الرؤوس تنقسم إلى رؤوس تامة ورؤوس ناقصة. وأما بحسب الأدوار الدلالية التي يطلبها الرأس الفعلى، فإنها تنقسم إلى أدوار دلالية حركية وأدوار دلالية حديثة. وتوزع خصائص الرأس «الضامر - النمط» إلى فرعين أساسيين: الأول تمثله الرؤوس المساعدة، والثاني تمثله الرؤوس الدالة على الجعلية. ومثلنا لذلك بدراسة أنماطية الفعل «جعل» نموذجاً لنخلص من ذلك إلى أن تصنيف الرؤوس الظاهرة والرؤوس الضامرة مظهر نظامى نحوي يتجاوز اللسان العربي ليشمل كل الألسنة، ويمكن إدراج هذه الثنائية اللسانية النمطية في مبادئ النحو الكلي.

الكلمات المفتاحية: أنماطية - تصنيف - تمثيل - رأس ظاهر - رأس ضامر.

١ - قسم اللغة العربية بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، الرياض.

Abstract

This paper, entitled “Typological classification of Heavy and Light verbs in Arabic linguistic studies”, aims to classify the lexical heads in a common general typology that determines the properties of grammatical structure and reveals a regular linguistic phenomenon. Heavy and light verbs combine according to different classifications and their variations. Features of proto-heavy heads and proto-light heads are manifested in a structural and semantic typology. According to their potential structure, verbs may be structurally classified into transitive and non-transitive heads. They may also be classified into complete and incomplete heads; while, semantically, they may be divided into dynamic and event roles. Characteristics of the proto-light head are divided into two main categories represented by auxiliary heads and causative heads, respectively.

The Arabic causative verb “ja3ala” is chosen as an illustration to show that the classification of heads into heavy and light heads is a regular grammatical feature that applies to all languages, which would allow us to add both linguistic typologies to the universal principles of grammar.

Keywords: Typology-Classification-Representation-Main verb-Little verb.

مقدمة

تقتضي دراسة «أنماطية تصنيف الرؤوس الفعلية الظاهرة والرؤوس الفعلية الضامرة في الدرس اللساني العربي» مقارنةً مبحثي التصنيف والتمثيل عند النحاة القدامى وعند اللسانيين المحدثين لتعالقهما. فالصنيف (Classification) وصف يستقرئ التنوع اللغوي والاختلاف اللساني، وبحث في المقاييس الكلية المشتركة بين الألسنة. والتمثيل تفسير شكلي مجرد للنسخ المنجزة. والبحث في أشكال الإنجاز وصفا وتفسيرا يعرف بكيفية تشكل العناصر المعجمية في البنية النحوية ومظاهر تعالقها.

نرمي في هذا البحث إلى تصنيف الرؤوس الفعلية^١ حسب مقاييس نمطية (Typological parameters) وتبويبها في صنف أنماطية^٢ وفق معايير تمييزية من خلال دراسة مقولات الظهور والضمور في الدرس اللساني. وغاية التصنيف والتمثيل بلوغ أنماطية كلية عامة تعرف بخصائص البنية النحوية وتكشف ظواهر من انتظام اللغة.

وجّهت تصوّراتنا حاجة ماسة إلى استثمار المدونة النحوية العربية لفهم خصوصيات اللسان العربي، وخلفية إستيمولوجية تؤسس لقيمة المنوال النحوي العربي في وصف اللسان العربي وتطوير الدرس اللساني الحديث. واقترنت هذه الحاجة برغبة في الإقناع باتصال الفكر اللغوي الحديث بالتراث العربي القديم والمقاربات اللسانية الحديثة بالنظرية النحوية العربية.

استندنا في تبويب أنماط الرؤوس الفعلية إلى مبدأ «الرأسيّة»^٣ الذي انطلقنا منه في مشروع البحث الذي تبنيناه في كتاباتنا (اللحيان، ٢٠١٠-٢٠١٩) وأقمناه على فرضية عامة مفادها أنّ الكشف عن خصائص النظام اللغوي يقتضي البحث في الأشكال التي يتجلّى من خلالها الانتظام الداخلي للعناصر اللغوية في البنية النحوية. وبيننا أنّ الرأس الفعلية (Lexical head)، وهو العنصر المعجمي الذي يرد في صدر البنية ويملاً الموضع الأوّل، بنية تطلب عنصراً أو أكثر، وعلاقة الرأس بحدوده (Arguments) هي علاقة بين إسقاطات معجمية وإسقاطات وظيفية^٤ بحيث تصوّر رؤوس لازمة يوافقها أفعال لازمة، وتصور رؤوس متعدية يوافقها أفعال

متعدّية. تصاغ هذه العلاقات في شكل تصوّريّ مجرد لينقل صورة من صور هندسة البنية في الدّهن^٥.

واعتمدنا المنوال التّحوي العربي والمنوال الأدنوي التوليدي^٦ إطاراً لدراسة «أنماطية تصنيف الرّؤوس الفعلية الظاهرة والرّؤوس الفعلية الضامرة في الدّرس اللّساني العربي». فعرفنا في المبحث الأوّل بالتّصنيف مقياساً للتّحليل والتّمثيل، وفي المبحث الثاني بالتّمثيل مقياساً للشكلنة. ودرسنا، في المبحث الثالث، مظاهر طرازية مقولتي الظهور والضمور. وعيّننا، في المبحث الرابع، خصائص الرّأس الظاهر-النّمط وخصائص الرّأس الضامر-النّمط. وصنّفنا الرّؤوس الفعلية الظاهرة-النّمط إلى نمط تركيبي يقبل التصنيف حسب بنيته الإعرابية المحتملة إلى رؤوس لازمة ورؤوس متعدّية، وحسب مقياس التّمام والنقصان إلى أفعال تامّة وأفعال ناقصة؛ ونمط دلالي يقبل التصنيف حسب الأدوار الدلالية التي يطلبها الرّأس الفعليّ إلى أدوار دلالية حركية وأدوار دلالية حديثة. وصنّفنا الرّؤوس الفعلية الضامرة-النّمط إلى صنفين، الأوّل تمثله الرّؤوس الدالة على الشّروع والرّؤوس الدالة على المقاربة، وهي من الأفعال المساعدة التي تضارع <<كان>> باعتبارها توجّه المعنى الدلاليّ للرّأس المعجميّ التام. والصّنف الثاني تمثله الرّؤوس الدالة على الجعلية باعتبارها موجودة دلالة لا لفظاً داخل البنية. ثم درسنا في المبحث الخامس أنماطية «جعل» نموذجاً، وميّزنا بين «جعل» تاماً و«جعل» ناقصاً و«جعل» ضامراً. وختمنا بأهمّ النتائج التي توصلنا إليها.

١- التّصنيف مقياساً للتّحليل والتّمثيل

يعدّ التّصنيف آلية لفهم الظواهر اللّسانية وتحليل عناصرها. فهو يفسّر طبيعة إدراكنا لها بإرجاعها إلى مجموعات متميزة تجمع بينها خصائص مشتركة أو مختلفة. وتشكّل هذه الآلية من خلال ثنائية قيمية تقابلية نرمز إليها بـ[±نمط طرازي] تبيّن انتساب الخاصية التّمييزية إلى الظاهرة اللّسانية أو انفصالها عنها للتعرّف إلى خصائص المنظومة المعرفية المجردة.

اقتربت الجهود الأولى في دراسة هذا المبحث بنحو الهندية السنسكريتية ممثلة في أعمال بانيني الذي قسّم العناصر اللغوية إلى أربعة أقسام هي الاسم والفعل

والظرف والحرف. واتّصل نحو اللغة اليونانية بأعمال ذات وجهة فلسفية وأعمال ذات وجهة منطقيّة نحويّة. مثل الأعمال الفلسفية أفلاطون وأرسطو، إذ قسّم الأول الخطاب قسمين هما الاسم والفعل وأضاف الثاني الرّابطة والأداة. واقرنت الأعمال المنطقيّة النحويّة بالرواقين ونحاة الإسكندرية. أمّا الرواقيون فقد قاموا بمراجعة أعمال أرسطو مركزين على الدور النحويّ في الكلام، وأمّا نحاة الإسكندرية فقسّموا الكلام إلى ثمانية أقسام شملت الاسم والفعل واسم الفاعل والأداة والضمير والحرف والظرف والرّابطة (ن: عاشور، ٢٠٠٤، ص ص ٢٩-٣٥).

وتجلّت جهود النّحاة العرب القدامى في مقارنة هذا المبحث من خلال تصنيف العناصر اللّغوية إلى أقسام. وكان التقسيم الثلاثي لأقسام الكلام الأساس الذي أقاموا عليه المنوال النحوي العربي. وشكّل باب >> هذا باب علم ما الكلم من العربية << ميثاقه صدر سيبويه كتابه.

تساعد طريقة البحث التي تعتمد التّصنيف منهجا باعتباره من مقتضيات العلم على تمثيل شبكة العلاقات التي يقوم عليها المبحث اللّساني المدروس، وهي تنضوي في صلب نظرية لسانيّة حديثة هي نظرية الطراز (Prototype Theory)^٧ باعتبارها تبحث في الخصائص التي تميّز النمط الأوّل أو الصنف الأوّل^٨ وتحتزل أبرز صفاته (ن: صولة، ٢٠٠٢، ٩).

تتأسس هذه النّظريّة على مفاهيم نمطيّة تقوم على مبادئ تميّز بين العناصر على اختلافها. تمكّن هذه المفاهيم من ضبط الخصائص التّمييزية للعناصر اللّسانية ووضع حدود فاصلة بينها. ويعدّ هذا المقياس في التّصنيف أفضل ممثّل لخصائص الصنف النّمطي بفضل يمكن ترتيب الرؤوس الفعلية وتصنيفها. لذلك اتخذناه منطلقا لدراسة مسألة تصنيف الرؤوس الفعلية.

٢- التّمثيل مقياسا للشكلنة

يسهم التّمثيل^{١٠} في شكلنة العلاقات التركيبيّة والدلاليّة في البنية النحويّة، وهي علاقات تلازميّة يتعامل بعضها مع بعض ويدخل بعضها في بعض وتستوعب مباحث مختلفة؛ فالتمثيل المعجميّ يؤلف بين التّمثيل الصوتي والتمثيل الصرفي

لعناصر البنية، وهو كذلك شكل من أشكال التمثيل التركيبي والإعرابي للبنية الدلالية المنجزة. وتصاغ هذه العلاقات في أشكال مجردة تفسر النسخ المنجزة.

يمكننا القول، إذا سلمنا بالفرضية التي انطلقنا منها، إن تمثيل البنى اللغوية نسق شكلي مجرد يسهم في رسم حدود للمعنى المعجمي المضمن في البنى المنجزة الناقلة للمعنى اللغوي الموجود في الذهن والمراد إبلاغه. وهو ضرب من التجريد يساعد على تفسير الأنساق اللغوية بضبط المقولات الموجودة في البنية فيكشف الخلفية النظرية التي على أساسها يشتغل النظام (الحياني، ٢٠١٣، ص ٢٣).

يمكن التمثيل من تحديد الخصائص التصورية للبنية اللسانية وتفسير العلاقة القائمة بين رأس البنية والحدود المتعلقة به. وهو، في نظرنا، آلية من الآليات الكفيلة بالكشف عن كيفية اشتغال الذهن البشري لإنتاج البنى اللسانية وتوليد بعضها عن بعض.

٣- الظهور والضمور مقولتان طرازيتان

تعرض الباحث عند الخوض في مبحث تصنيف الرؤوس الفعلية في اللسان العربي صعوبات عديدة لكثرة هذه التصنيفات وانعدام المقاييس التي تساعد على ضبطها. والتصنيف البارز هو التصنيف الذي قدمه النحو العربي الذي صنّف الرؤوس بحسب أبنيتها الإعرابية المحتملة إلى رؤوس فعلية لازمة ورؤوس فعلية متعدية.

فبالإضافة هي التي تقتصر على عنصر ضروري واحد يقوم بوظيفة الفاعل ولا تتعداه إلى غيره لحاجتها إلى موضوع واحد يتم به المعنى، في حين يمكنها أن تقتصر بعناصر غير ضرورية. أما المتعدية فهي الرؤوس التي تطلب أكثر من عنصر ضروري واحد لأنها تتعدى الفاعل إلى غيره من المتممات الضرورية وغير الضرورية. وقد وسمنا العناصر الضرورية بالحدود الموضوعات والعناصر غير الضرورية بالحدود اللواحق. وتفرّعت عن هذا التصنيف أقسام مختلفة من الرؤوس الفعلية كأفعال القلوب، وأفعال العطاء، وأفعال التحويل، وأفعال الجعلية، وأفعال الصيرورة،

وأفعال المطاوعة وغيرها (ن: اللحياني، ٢٠١٠، ص ٢١١-٢١٩).

دُرست البنية الإعرابية في المدونة التحوية العربية، أيضاً، من وجهة مختلفة، واقرنت بدراسة صيغ الأفعال ومعانيها. واقتضى تحديد الخصائص الصرفية للأفعال تصنيفها إلى رؤوس متصرفة وأخرى غير متصرفة. والرؤوس المتصرفة هي التي ترد في الماضي والحاضر والمستقبل، أما غير المتصرفة فهي ما لا تزول عن بناء واحد^{١١} واقتضى تحديد الخصائص الاشتقاقية للأفعال تصنيفها إلى رؤوس مجردة ورؤوس مزيدة، فقد يصير الرأس المعجمي المجرد اللازم رأساً مزيداً متعدداً، وقد يصبح الرأس المعجمي المزيد اللازم رأساً متعدداً مجرداً.

اقرنت الرؤوس بصنافة أنماطية أخرى عند النحاة القدماء، فقد قسّموا الرؤوس الفعلية إلى أفعال حقيقية وأخرى غير حقيقية، وأفعال تامّة وأخرى ناقصة. تقبل هذه التصنيفات المتنوعة التقسيم وفق مقياس يمثل صنافة نمطية طرازية تجمع مختلف الأنواع هو مقياس الحضور والإضمار. وتصنّف الأفعال بمقتضاه إلى رؤوس فعلية ظاهرة ورؤوس فعلية ضامرة. وهي أنماطية كلية عامّة تشمل جميع الأصناف وتتنازعها ثنائيات تقابلية تقوم عليها، وبمقتضاها يمكن أن نميّز بين خصائص كلّ صنف، سواء أكانت بنويّة إعرابية أم معجمية دلالية. وتدرك هذه الخصائص التمييزية بدراسة خصائص البنية النحوية التي يفترض فيها التّعلق بين مكوناتها وتحكّم بعضها في بعضها الآخر.

تفي هذه الثنائية بالعرض ولا حاجة بالمقابل إلى اعتماد مصطلحات مترجمة ترجمة حرفية مثل الفعل الخفيف (Light Verb) أو الفعل الصغير (Little verb) والفعل الأصلي أو التّام أو الحقيقي (Main Verb). فالفعل الخفيف يوافق الفعل الضامر، والفعل الأصلي يوافق الفعل الظاهر. ويعدّ، تبعاً لذلك، الرأس الظاهر والرأس الضامر ممثليْن لأنماطية طرازية ثنائية جامعة لمختلف التصنيفات وتفريعاتها.

٤- خصائص الرأس الظاهر-النمط والرأس الضامر-النمط

٤-١- الرأس الظاهر- النمط

الرأس الظاهر هو الرأس المعجمي الفعلي التّام، وهو رأس فعليّ موجود لفظاً

ودلالة في البنية. ويوافق الفعل الحقيقي^{١٢} عند الأستراباذي لدلالته على معنى وزمان (ن:الأستراباذي، ٢ / ٢٩٠) ١٣. ويقبل التفرّيع إلى صنفين، الأول تركيبى تصنّف فيه الرّؤوس الفعلية الظاهرة بحسب أبنيتها الإعرابية المحتملة، وتمثله الرّؤوس اللازمة والرّؤوس المتعدية. والثاني تصنّف فيه الرّؤوس بحسب مقياس التّمّام والنقصان، وتمثله الرّؤوس التامة والرّؤوس الناقصة. ويتفرّع النمط الدلاليّ إلى أدوار دلالية حركية وأدوار دلالية حديثة.

٤-١-١-١- النّمط التركيبى

٤-١-١-١-١- تصنيف الرّؤوس الفعلية بحسب أبنيتها الإعرابية المحتملة

تصنّف الرّؤوس الفعلية الظاهرة إلى رؤوس لازمة وأخرى متعدية. وقد اندرجت دراسة المنوال النحوي العربي لمبحث اللزوم والتعدية في إطار السعي إلى تحديد عدد المحلّات الإعرابية التي يقتضيها الرّأس الفعلى. وهو مقياس في التّصنيف بمقتضاه تتحدّد علاقة التّعلّق القائمة بين الرّأس الفعلى والحدود التي يطلبها. ويتراوح عدد هذه الحدود بين (١) (الفاعل) و (٤) (الفاعل - المفعول - المفعول الثانى - والمفعول الثالث).

٤-١-١-١-١-١- الرّؤوس اللازمة

الرّؤوس اللازمة في المدونة النحوية العربية هي رؤوس تطلب حدًا موضوعا واحدا هو الفاعل وتكتفي به ولا تتعداه إلى سواه، وهي الرّافعة للفاعل الذي يمثل المصاحب الدائم لها. ويقابل مفهوم اللزوم عادة مصطلح <<التعدية>> فهو ما لا يتعدّى إلى المفعول بنفسه ويتعدّى إلى الفاعل وفي ذلك يقول سيبويه في الباب الثامن من الكتاب: << هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل الفاعل >> (سيبويه، ١٩٩٠، ١ / ٣٣).

والتعدية إلى الفاعل مفادها اقتضاء الفعل للفاعل وعدم مجاوزته. واقترن هذا الصنف من الرّؤوس بعد سيبويه بمصطلح آخر هو <<غير المتعدى>> ويقصد به الرّأس الذي يطلب الفاعل على وجه اللزوم، في مقابل << المتعدى >> الذي يتجاوز الفاعل إلى المفعول. واللزوم مستمد من علاقة التّعلّق القائمة بين الرّأس

الفعلية وفاعله التي تدرك من ملازمة الأوّل للثاني ملازمة الجزء للكُلّ (ن: اللحياني، ٢٠١٣، ص ٤١).

يكتفي هذا الصنف من الرؤوس بالفاعل لأن فهمه يتوقف على ذكر متعلق واحد نحو <<قَعَدَ صَالِحٌ>>، فإنَّ فَهْمَ فعل <<قَعَدَ>> حسب الأسترباذي لا يتوقف على شيء يتعلّق به قعود الفاعل (ن: الأسترباذي، ١٩٩٦، ٤ / ١٣٥). وهو نوعان: الأوّل ما فُعل على وجه الحقيقة، نحو <<ذَهَبَ زَيْدٌ>> و<<نَامَ عَمْرُو>> و<<قَامَ عَبْدُ اللَّهِ>> و<<جَلَسَ خَالِدٌ>> و<<تَكَلَّمَ عَلِيٌّ>>، فالذهاب والنوم والقيام والجلوس والكلام لا يتجاوز الفاعل بل يقتصر عليه؛ والنوع الثاني هو للفاعل على وجه الاستعارة، وهو ضربان: الأوّل لم يفعل على الحقيقة، نحو <<سَقَطَ الحَائِطُ>> و<<طَالَ عَبْدُ اللَّهِ>>؛ والثاني يمثله فعل المطاوعة، نحو <<كَسَرْتُهُ فَاكْسَرَ>> و<<شَوَيْتُهُ فَاشْوَى>> و<<قَطَعْتُهُ فَاقْطَعْ>>. والسقوط والطول والانكسار والانشواء والانقطاع حسب المبرّد هي أحداث تمّ معناها بفاعلها، إلا أن «الفعل» لم ينجز على الحقيقة رغم انتهاء المتكلم إلى المعنى الذي قصد الوصول إليه (ن: المبرّد، ٣ / ١٥٢).

يصبح الرّأس اللازم رأساً متعدياً بثلاث طرق. الطريقة الأولى تتشكّل بزيادة همزة في أوله نحو قوله تعالى: <<أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ>> (ابن يعيش، ٤ / ٢٩٩)، وقد اشتق <<أَذْهَبَ>> من <<ذَهَبَ>> اللازم. والطريقة الثانية تكون بتضعيف حرفه الثاني، نحو «فَرَحْتُهُ الهُدْيَةَ»، فقد اشتق الرّأس <<فَرَحَ>> من <<فَرِحَ>> اللازم. وأفاد الرّأس اللازم بدخول الهمزة والتضعيف معنى <<جَعَلَ>>، وفي ذلك يقول ابن يعيش: <<والمراد: حملته على ذلك وجعلته يفعله ولذلك صار متعدياً بعد أن لم يكن>> (ابن يعيش، ٤ / ٣٠٠). والطريقة الثالثة للتعدية تكون بحرف الجرّ، نحو <<ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ>> التي تفيد <<أَذْهَبْتُهُ>>، و<<فَرِحْتُ بِالْهُدْيَةِ>> التي تفيد <<فَرَحْتَنِي>>.

وقد يتعدّى الرّأس اللازم إلى حدود لواحق هي اسم الزّمان، واسم المكان، والمصدر، والحال نحو <<قام عبد الله ضاحكاً يوم الجمعة عندك قيماً حسناً>> (المبرّد، ٣ / ١٥٢). فالقيام كان على هيئة هي <<ضاحكاً>> وفي زمان هو <<يوم>>

الجمعة» و«مكان هو» و«عندك» وتأكد بالحدث بـ «قياماً حسناً».

٤-١-١-١-٢- الرؤوس المتعدّية

الرؤوس المتعدّية هي الأفعال التي يفتقر وجودها إلى محلّ غير الفاعل هو محلّ المفعول به (ن: ابن يعيش، ٤ / ٢٩٥)، ولا معنى للفاعل دون مفعول، وفي هذا المعنى يعرف سيبويه الفعل المتعدي بقوله هو: «الفعل الذي يتعدّى الفاعل إلى المفعول» (سيبويه، ١ / ٣٤). فالتعدي هو تجاوز الفاعل المفعول، وقد اقترن هذا المصطلح عند النحاة بتسميات مختلفة، فهو «المتعدّي» (سيبويه، ١ / ٢٤؛ المبرد، ٢ / ١٠٤، ٣ / ١٨٧ - ١٨٨؛ ابن السراج، ص ٣٤ - ٣٥ و١٣٠؛ ابن يعيش، ٤ / ٢٩٥)، والواصل (ابن السراج، ١ / ٢٠٢)، والمؤثر (نفسه، ١ / ٧٣).

والتعدي هو الفعل الذي «يلاقي شيئاً ويؤثر فيه» (ابن السراج، ١ / ٢٠٢)، وهو «ما يفتقر وجوده إلى محلّ غير الفاعل» (ابن يعيش، ٤ / ٢٩٥)، وهو «ما يتوقّف فهمه على متعلّق» (الأستراباذي، ١٩٩٦، ٤ / ١٣٥). ويقتضي هذا الصنف من الأفعال رافعا ومنصوبا أو أكثر، وهو يتعدّى مباشرة دون واسطة. كما يتعدّى إلى المصدر والحالات والظروف ولا يمتنع منها فعل البتة (ن: المبرد، ٣ / ١٥٣).

والتعدية بهذا المعنى مفهوم يقترن بطبيعة الرّأس الفعلي، فهي تفيد التّجاوز والوصل والتأثير والملاقاة. وهي تتجاوز محلّ الفاعل إلى محلّ غيره، وهو محلّ المفعول به لاقتضاء البنية له دلالة ولفظاً. وقد تطلب البنية أكثر من مفعول، وتتعدّى إلى مفعولين أو إلى ثلاثة مفاعيل فتفيد الوصل والملاقاة. والفعل الواصل حسب ابن السراج ضربان، الأول واصل مؤثر، نحو «صَرَبْتُ زَيْدًا» و«قَتَلْتُ بَكْرًا»؛ والثاني واصل غير مؤثر، نحو «ذَكَرْتُ زَيْدًا» و«مَدَحْتُ عَمْرًا» و«هَجَوْتُ بَكْرًا»، باعتباره يتعدّى إلى المفعول وينجز عن الفاعل. ويختصّ المتعدّي أيضاً بملاقاته لمفعول أو مفعولين أو ثلاثة مفاعيل، لذلك صنّف إلى ثلاثة أضرب: ما ينصب مفعولاً واحداً، وما ينصب مفعولين، وما ينصب ثلاثة مفاعيل (ن: ابن السراج، ١ / ٧٣).

٤-١-١-١-٢-١- الرؤوس المتعدية إلى مفعول

الرؤوس المتعدية إلى مفعول هي التي تطلب فاعلا ومفعولا. ويجتمع في الاسم المتعدى إليه شيان: أن يكون منصوبا، وأن يكون مفعولا به. والنصب مقيّد؛ لأن المنصوب قد يكون مفعولا آخر غير المفعول به نحو المتعدّي إلى المصدر كما في <<قَامَ زَيْدٌ قِيَامًا>>، فهو متعدّد بإطلاق وليس مقيّدا. وقيد المفعول به لإخراج بقية المفاعيل لأنها تنتصب بكلّ من المتعدّي واللّازم. وينتمي إلى هذا الصّنف من الرّؤوس الأفعال الواصلة المؤثرة، نحو <<صَرَبْتُ زَيْدًا>> و<<كَسَرْتُ الشّيء>>، والأفعال غير الواصلة، نحو <<كَرْتُ زَيْدًا>> و<<شَتَمْتُ عَمْرًا>> و<<أَضْحَكْتُ خَالِدًا>> (ن: المبرد، ٣ / ١٥٣).

٤-١-١-٢-٢- الرّؤوس المتعدّية إلى مفعولين

الرؤوس المتعدية إلى مفعولين نوعان: النوع الأوّل تمثله الأفعال التي يكون فيها المفعول الأوّل غير الثاني، نحو <<أَعْطَى زَيْدٌ عَمْرًا دِرْهَمًا>> و<<كَسَا زَيْدٌ عَمْرًا جُبَّةً>>. وليس أصل المفعولين فيهما مبتدأ وخبر، ولذلك لا يجوز الاختصار على أحدهما دون الآخر. وقد كان <<عَمَرُو>> في المثال الأوّل فاعلا في المعنى لأنه <<أَخَذُ الدَّرْهَمَ>>، وكان في المثال الثاني <<اللابس للجُبّة>>.

النوع الثاني تمثله الأفعال التي يكون فيها المفعول الثاني هو الأوّل في المعنى، وهو من الرّؤوس التي تدخل على المبتدأ والخبر، نحو <<حَسِبْتُ زَيْدًا أَخَاكَ>>، ويستفاد منه أنّ المفعول الثاني هو الأوّل في المعنى، وذلك يعني أن <<زَيْدًا>> هو ذاته الأخ؛ أي أنّ المخاطب والمخاطب سواء، ولو أسقطنا الفعل والفاعل لعاد الكلام على المبتدأ والخبر، نحو <<زَيْدٌ أَخُوكَ>>، لذلك لا يجوز الاختصار على أحد المفعولين دون الآخر.

٤-١-١-٢-٣- الرّؤوس المتعدّية إلى ثلاثة مفاعيل

الرؤوس المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل هي الأفعال المنقولة مما كان يتعدى إلى مفعولين بالأصالة (ن: الأستراباذي، ١٩٨٣، ص ٢٧٨)، نحو <<أَعْلَمَ>> في <<أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا>> المنقول من <<عَلِمَ>> في <<عَلِمَ زَيْدٌ عَمْرًا قَائِمًا>>، و<<أَرَى>> في <<أَرَيْتُ

بَكْرًا مُحَمَّدًا ذَا مَالٍ» المنقول عن «رَأَى» في «رَأَى بَكْرٌ عَمْرًا ذَا مَالٍ». فقد صار الفاعل في هذا الصنف من الأفعال بفضل النقل من «فعل» إلى «أفعل» مفعولاً. ويحيز أبو الحسن الأخفش أن يضاف إلى هذين الفعلين «ظن زيدٌ عمراً أَخَاكَ قائماً» (ابن يعيش ، ٤ / ٣٠٢) و«أزعم بَكْرٌ مُحَمَّدًا جَعْفَرًا مُنْطَلِقًا» (نفسه ، ٤ / ٣٠٢).

٤-١-١-٢- تصنيف الرُّؤوس الفعلية بحسب مقياس التمام والنقصان

تُصنَّف الرُّؤوس الفعلية في اللسان العربي بالاعتداد على مقياس التمام والنقصان إلى صنفين رؤوس تامة ورؤوس ناقصة. وكانت الخصائص الدلالية والتركيبيّة الأساس الذي بمقتضاه ميّز النحاة بين الأفعال التامة والأفعال الناقصة. فالجرجاني مثلاً يعتبر الأفعال التامة هي الأصل ثم تحوّلت بفعل الاستعمال إلى أفعال ناقصة واكتسبت خصائص أخرى تميّزها، والأفعال الناقصة هي أفعال غير حقيقية لدلالاتها على الزمان وخلوها من الدلالة على الحدث (ن: الجرجاني، ١٩٨٢، ١ / ٣٩٨-٣٩٩) نحو «كان زيد قائماً» التي تدلّ على قيام في الزمان الماضي، و«يكون زيدٌ مُنْطَلِقًا» التي تفيد القيام في الحاضر، و«سيكون زيدٌ مُنْطَلِقًا» التي تفيد القيام في المستقبل.

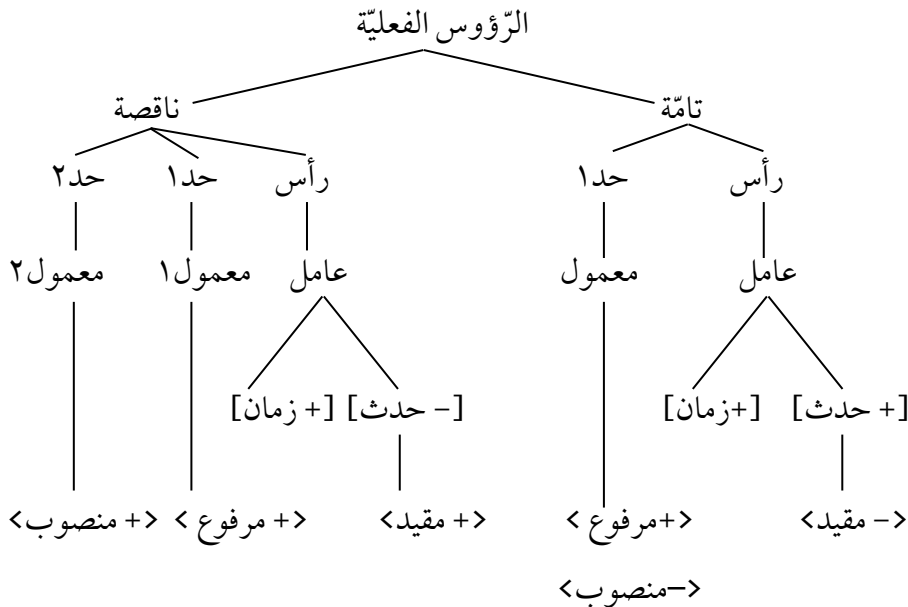
تشمل الرؤوس الناقصة «كان ومرادفاتهما» ومختلف الرُّؤوس التي تدخل على البنية فتغيّر الحكم الإعرابي للخبر كأفعال الشروع والمقاربة. ونعتمد في التمييز بين الرُّؤوس الناقصة والرُّؤوس التامة مقياس حضور أو غياب معنى الحدث في الفعل، على حدّ تعبير الجرجاني، فالفعل الناقص هو ما دلّ على زمان فحسب، أمّا الفعل التام فهو ما اقترن بالدلالة على حدث وزمان معا (ن: نفسه، ١ / ٤٠١-٤٠٢). ونضيف إلى هذا المقياس معايير أخرى تمييزية استخرجناها من المنوال النحوي العربي. أولها نسبها الجرجاني إلى الأفعال الناقصة، وهي عدم السكوت على المرفوع فقط والإتيان بالمنصوب ويقصد بذلك تمام الفعل الناقص بالمرفوع مع المنصوب، أمّا الأفعال التامة فتتمّ بالمرفوع دون المنصوب.

وثانيها اتّصاف الفاعل في الأفعال الناقصة بصفة مقيدة بخلاف الأفعال التامة ، ولتوضيح ذلك ذكر الأسترابادي ثلاثة أمثلة هي «صَرَبَ» و «كَانَ» و «صَارَ». ف «صَرَبَ زَيْدٌ» تفيد أنّ زيدا متّصف بصفة الضرب و «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا» تفيد أنّ «زيدا متّصف بصفة القيام المتّصف بصفة الكون أي الحصول

والوجود» (الأسترابادي، ١٩٩٦، ٢ / ٢٩٠). ويستفاد من ذلك أن الفاعل متّصف بصفة القيام، وهذه الصفة يقيدها النَّاسِخُ الفعلي «كَانَ» باعتبار دلالة على الكون أو الحصول والوجود. و«صَارَ زَيْدٌ غَنِيًّا» تفيد أن زيدا «متّصف بصفة الغنى المتّصف بصفة الصيرورة أي الحصول بعد أن لم يحصل» (نفسه، ٢ / ٢٩٠). ويستفاد من ذلك أن زيدا متّصف بصفة الغنى وهذه الصفة تتّصف بدورها بسمة تخصّصها هي الصيرورة؛ أي الانتقال من صفة إلى أخرى فالغنى صفة حادثة.

وتضاف إلى المعايير السابقة الذكر، المعيار المظهري (Aspectual)^{١٤} الذي يميّز بين الرّؤوس الناقصة والرّؤوس التامة، ويتجلّى من خلال دلالة «كَانَ» أو «صَارَ» على مظهر الصفة المستمد من دلالة «كَانَ» على انقضاء الكون في الزّمان الماضي، ودلالة «صَارَ» على انقضاء الانتقال في الزّمان الماضي. لذلك يعدّ «كَانَ» و«صَارَ» واسمين للمظهر الزّماني، أمّا «صَرَبَ» فهو دالّ على حدث الضرب ومظهره الزّماني هو الانقضاء في الزّمان الماضي (ن: الأسترابادي، ٢ / ٢٩١).

تمكّن الخصائص التي ضبطناها من التمييز بين هذين الصنفين من الرّؤوس وهي خصائص تركيبية ودلالية وزمانية، ويمكن تمثيلها في الشكل (١).



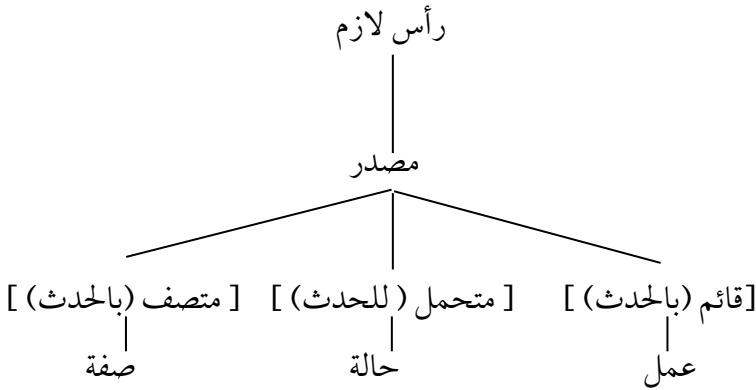
(١) (الليحاني، ٢٠١٣، ص ٦٠).

إن تصنيف الرؤوس الفعلية إلى رؤوس تامة وأخرى ناقصة، وإن بدا حكماً قيمياً بمقتضاه أُسند معيار سالب هو التَّقْصَان إلى الرؤوس الفعلية ، فإنه ينم عن وعي التصنيف الكلاسيكي بخصوصية هذا الضرب من الأفعال وبقدرته على ضبط مراتب في التصنيف تتدرج من مستوى مملوء معجمياً بالدلالة الحديثة والدلالة الزمانية إلى مستوى آخر متولد عن الأول اكتفى بالدلالة على التحوّل من معنى إلى معنى آخر بمقتضاه فقد الدلالة المعجمية الحديثة وهدم محورية الفعل واقتصر على الدلالة الزمانية.

٤-١-٢- النّمط الدلالي

٤-١-٢-١- أدوار (Roles) الرؤوس اللازمة

نعني بالدور الدلالي منظومة فرعية من منظومات النحو الكلي تختص بتحديد الخصائص الدلالية الرابطة بين الرأس الفعلي وحدوده في البنية (اللحياني، ٢٠١٧، ص ١٧٥). يطلب الرأس الفعلي اللازم حدًا موضوعًا يسند إليه دور نووي^١ واحد. يوافق هذا الدور النووي إذا اعتمدنا معيار الحركة دور المصدر. ويمكن أن يقترن هذا الدور إذا اعتمدنا معيار العمل بثلاثة أدوار حديثة هي دور «القائم بالحدث» ودور «المتحمّل للحدث» ودور «المتّصف بالحدث». فالرأس الدال على عمل يطلب قائماً بالحدث والرأس الدال على حالة يطلب متحملاً للحدث، أمّا الرأس الدال على صفة فيطلب متّصفاً. ونمثل لذلك بالشكل (٢).



(٢) (ن: اللحياني، ٢٠١٠، ص ص ٢٢٢-٢٢٤)

ترد الرؤوس اللازمة باعتبارها دالة على عمل أو على حالة أو على صفة على أوزان صيغية مختلفة أهمها:

- الأفعال الواردة على وزن (فَعَلَّ) تدلّ على صفة تلازم صاحبها، وهي خاصّة السجيا والغرائز والأفعال الفطريّة والخصال التي يكون عليها الإنسان من حُسْنٍ أو قُبْحٍ نحو شَرَفَ، كَرُمَ، نَبَلَ، ظُرْفَ، سَهَلَ، صَعَبَ، قَصَرَ، حَسَنَ، وَسُمَ، قُبِحَ، كَبُرَ، صَغُرَ، شُنِعَ، جَهُمَ، عَظُمَ، وَصَعُفَ.

- الأفعال الواردة على وزن (فَعَلَّ) تدلّ غالبا على عمل أو حركة نحو ذَهَبَ، خَرَجَ، جَلَسَ، قَعَدَ، دَخَلَ، ثَبَتَ، وَقَتَلَ.

- الأفعال الواردة على وزن (فَعِلَّ) تعبر عن حالة وقتية وتكون ثابتة أو متحرّكة نحو فَرِحَ، حَزِنَ، غَضِبَ، سَخِطَ، سَيِّمَ، تَعَبَ، مَرَضَ، سَقِمَ، حَبِطَ، حَبِجَ^{١٦}، عَطَشَ، وَظَمِيَ.

وتقترن الرؤوس اللازمة كذلك بحقول دلالية كثيرة، وترد على أوزان صيغية مجردة ومزودة متنوّعة نذكر منها:

- الأفعال الواردة على وزن (فَعَلَّ) الدالة على صوت نحو نطق (الإنسان)، وهِدَلَّ (الحمام)، وَصَهَلَّ (الفرس)؛

- الأفعال الواردة على وزن (فَعَلَّ) الدالة على لون أو حلية أو عيب نحو حمِرَ، كَجَلَّ، شَهَبَ، سَوَدَ، جَرَبَ، عَوَرَ، وَحَوَّلَ.

- الأفعال الواردة على وزن (أَفْعَلَّ) و(أَفْعَالَّ) الدالة على لون أو حلية أو عيب نحو أبيضَ، وأسودَّ، وأبيضَ، وأشهبَّ، وأعوارَّ.

- الأفعال الواردة على وزن (أَفْعَلَّلَ) نحو أَقْشَعَرَ، وَأَطْمَأَنَّ.

- الأفعال الواردة على وزن (أَفْعَنَلَّلَ) نحو أَفْعَنَسَسَ، وأحْرَنْجَمَ.

- الأفعال الواردة على وزن (فَعَلَّ) (بكسر العين أو فتحها) نحو قَوِيَ الرَّجُلُ.

- الأفعال الواردة على وزن (انْفَعَلَ) نحو انْبَعَثَ، وانْطَلَقَ.

- الأفعال الدالة على مُطاوَعَة فعل لفعل آخر، ويكون متعدّيا بنفسه لمفعول واحد

نحو <<مَدَدْتُ الْحَدِيدَ السَّاخِنَ>> فامتدَّ، و<<دَخَرَجْتُ زَيْدًا>> فَتَدَخَّرَجَ. كما يرد متعدِّياً إلى مفعولين نحو <<فَهَمْتُ زَيْدًا الْأَمْرَ>> فَفَهِمَهُ، و<<عَلَّمْتُهُ (التَّحَوُّ) >> فَتَعَلَّمَهُ.

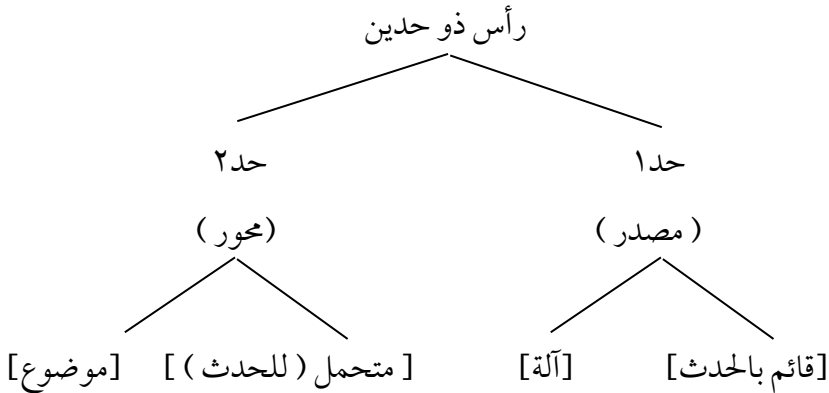
- الأفعال الدَّالة على أمرٍ عرضيٍّ طارئٍ يزول بزوال سببه المؤقت نحو <<أخْمَرَّ وَجْهَهُ>>، و<<ارْتَعَشَتْ يَدُهُ>>.

- الأفعال الرباعية الأصول نحو <<حَوَّلَ الشَّيْخُ>> إذا أدير عن النساء، و<<بَيَّنَّرَ>> إذا هاجر من موضع إلى موضع (ن: ابن يعيش، ٤ / ٤٣٢) وغيرها.

٤-١-٢-٢- أدوار الرؤوس المتعدِّية

٤-١-٢-٢-١- الرؤوس المتعدِّية إلى مفعول

يطلب الرأس الفعلي المتعدِّدي حدين من الحدود الموضوعات يسند إليهما دوران داليان نوويان يمثلهما دوران حركيَّان هما دور المصدر ودور المحور. ويقترن الدور الحركي المصدر بدورين حداث هما دور القائم بالحدث ودور الآلة التي يتحقق بها الحدث. أما دور المحور فيقترن بدور المتحمَّل للحدث والموضوع (ن: اللحياني، ٢٠١٠، ص ص ٢٢٥-٢٢٧). ومثلنا لذلك ب (٣):



تصنَّف الرؤوس المتعدِّية إلى مفعول واحد ثلاثة أنواع:

- ما كانت علاجاً، وهي الرؤوس التي تقتضي استعمال الجوارح نحو <<ضَرَبْتُ زَيْدًا>> و<<قَتَلْتُ عَمْرًا>> (ابن يعيش، ٤ / ٢٩٥).

- ما كانت غير علاج ، وهي ممّا يتعلّق بالقلب نحو << ذَكَرْتُ زَيْدًا >> و << فَهَمْتُ الْحَدِيثَ >> (نفسه، ٤ / ٢٩٥).

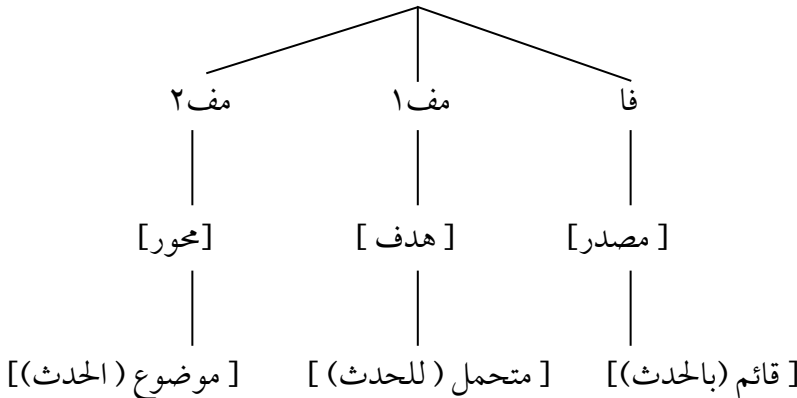
- والرؤوس الدالة على الحواس نحو << أَبْصَرْتُهُ >> و << شَمَمْتُهُ >> و << دُقْتُه >> و << لَمَسْتُهُ >> و << سَمِعْتُهُ >> (نفسه، ٤ / ٢٩٥ - ٢٩٦).

٤-١-٢-٢- الرؤوس المتعدية إلى مفعولين

انطلقنا في تصنيف الرؤوس المتعدية إلى مفعولين من منوال تصنيف الأفعال في النحو العربي. ومن المفيد الإشارة في هذا الإطار إلى أنّ هذا المنوال قام على نظرية العمل والإعراب، واعتمد أيضا، لكن في منزلة ثانية، مسألة الدلالة والمعنى. واعتمادا على هذه الخصائص صنفنا الرؤوس الفعلية المتعدية إلى مفعولين نوعان؛ النوع الأول تمثله الأفعال المؤثرة، وهي الأفعال التي تنفذ من الفاعل إلى المفعول وتؤثر فيه ويكون المفعول الأول فيها فاعلا في الثاني (ابن يعيش، ٤ / ٢٩٧) فـ << زَيْدٌ >> في << أَعْطَى زَيْدٌ عَبْدَ اللَّهِ دِرْهَمًا >> فاعل في المعنى لأنه أخذ الدرهم، و << جَعَفَرٌ >> في << كَسَا مُحَمَّدٌ جَعْفَرًا جُبَّةً >> هو اللابس للجبة .

تطلب الرؤوس الفعلية المتعدية إلى مفعولين وجاز فيها الاقتصار على المفعول الأول صنفين من الأدوار النووية. الأول تمثله الأدوار الحركية «المصدر» و«المحور» و«الهدف» والثاني تمثله الأدوار الحديثة «القائم بالحدث» و«المتحمل للحدث» و«الموضوع» ونمثل لذلك بـ (٤) .

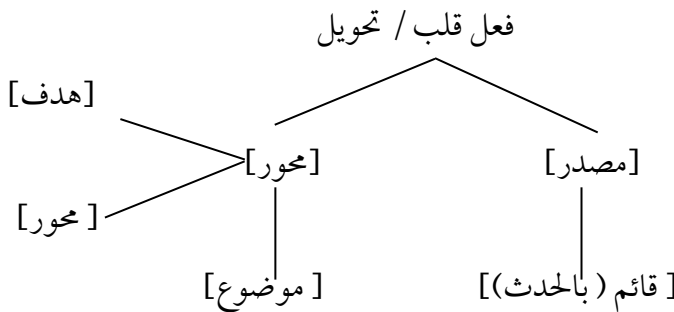
باب كسا وأعطى وما شابههما



النوع الثاني تمثله الأفعال غير المؤثرة التي يكون المفعول الثاني منها هو الأول في المعنى، وتشمل الأفعال القلبية والأفعال التي تفيد التحويل. وتوافق الأفعال القلبية عند النحاة أفعال القلوب وتمثلها الرؤوس التي تدخل على المبتدأ والخبر فتجعل الخبر يقينا أو شكاً. وتفيد اليقين نحو «عَلِمَ» في قولنا <<عَلِمْتُ جَعْفَرًا ذَا الحِفَاظِ >>، و«رَأَى» في قولنا <<رَأَى عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا أَخَاكَ >>، و«وَجَدَ» نحو <<وَجَدْتُ اللَّهَ غَالِبًا >>. والرؤوس التي تفيد الشك هي «حَسِبَ» في قولنا <<حَسِبْتُ زَيْدًا أَخَاكَ >>، و«ظَنَّ» في <<ظَنَّ زَيْدٌ مُحَمَّدًا عَالِمًا >>، و«خَالَ» في <<خَلْتُ بَكْرًا ذَا مَالٍ >>.

ويتمي الفعل <<زَعَمَ >> إلى أفعال القلوب، وهو يفيد <<الاعتقاد >>، نحو <<زَعَمْتُ الأَمِيرَ عَادِلًا >> (ابن يعيش، ٤ / ٢٩٨ و ٣١٨).

ويتمي إلى هذا الصنف من الأفعال أيضا أفعال التحويل وتمثلها جعل وأخواتها ونذكر منها جَعَلَ، وَصَّيَّرَ، وَانْتَحَدَّ، وَتَرَكَ، وَرَدَّ، وَحَوَّلَ، وَصَاعَ، وَبَدَّلَ، وَغَيَّرَ، وَحَوَّرَ. يطلب الرأس الفعلي المتعدي إلى مفعولين ولا يجوز فيه الاقتصار على مفعول دون الآخر صنفين من الأدوار النحوية: الأول تمثله الأدوار الحركية وهي المصدر والمحور، ويمكن أن يتفرع دور المحور إلى دورين هما دور المحور ودور الهدف. والصنف الثاني تمثله الأدوار الحديثة القائم بالحدث والموضوع ونمثل لذلك بـ (٥).



٤- ١- ٢- ٣- الرؤوس المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل

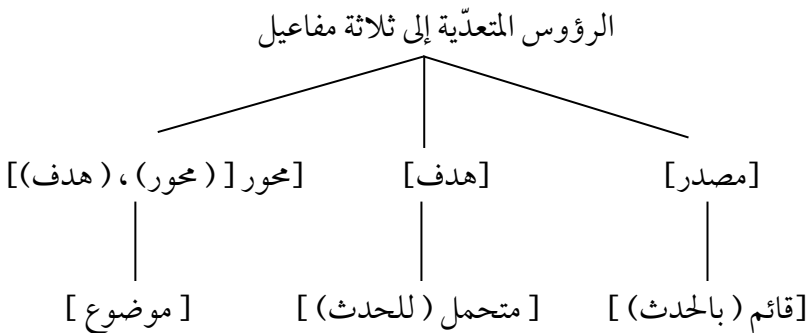
الرؤوس المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل ضربان، أولها يفيد الإخبار وأجري مجرى

<< أَعْلَمْتُ >> لموافقته له في معناه. تتعدى << أَعْلَمَ >> و << أَرَى >> إلى ثلاثة مفاعيل بالأصالة لأن هذين الفعلين منقولان بواسطة الهمزة إلى ثلاثة مفاعيل من << عَلِمَ >> و << رَأَى >> المتعديين إلى مفعولين.

وينتمي إلى هذا الضرب من الرؤوس << أَنْبَأْتُ >> نحو << أَنْبَأْتُ مُحَمَّدًا جَعْفَرًا مُقِيمًا >>، و << نَبَأْتُ >> نحو << نَبَأْتُ أَبَاكَ أَخَاكَ مُنْطَلِقًا >> و << أَخْبَرْتُ >> نحو << أَخْبَرْتُ زَيْدًا عَمْرًا ذَا مَالٍ >> و << خَبَرْتُ >> نحو << خَبَرْتُ زَيْدًا الْأَمِيرَ كَرِيمًا >> و << حَدَّثْتُ >> نحو << حَدَّثْتُ مُحَمَّدًا أَخَاهُ عَالِمًا >>. هذه الرؤوس هي أفعال متعدية بنفسها إلى مفعول وإلى آخر بواسطة حرف الجر، ولما كان فيها معنى الإعلام أجريت مجراه فتعدت إلى ثلاثة مفاعيل (ن: الأسترابادي، ١٩٨٣، ص ٢٧٨).

- وضرب آخر متعد إلى مفعولين وإلى الظرف نحو << أَعْطَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ ثَوْبًا الْيَوْمَ >> و << سَرِقَ زَيْدٌ عَبْدَ اللَّهِ الثَّوْبَ اللَّيْلَةَ >>. وهذا الضرب من الرؤوس الفعلية تختلف النحاة في توسعته فمنهم من أجاز التعدية إلى الظرف فاتخذ مفعولا على سعة الكلام كأن الفعل وقع به لا فيه، ومنهم من لم يجوز ذلك (ن: ابن يعيش، ٤ / ٣٠١ - ٣٠٤).

وتطلب الرؤوس المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل صنفين من الأدوار النّويّة: أدواراً حركيّة، وتمثلها أدوار المصدر والهدف والمحور؛ وأدواراً حدثية، وتمثلها أدوار القائم بالحدث والمتحمل للحدث والموضوع؛ ونمثل لذلك بـ (٦):



(ن: اللحياني، ٢٠١٠، ص ص ٢٢٥ - ٢٤٤)

٤-٢- الرأس الضامر- النمط

الرأس الضامر مفهوم حديث استعمله اللسانيون المحدثون في أثناء دراستهم للخصائص النحوية المميزة للبنى اللسانية، وهو يوافق مصطلح «رأس خفيف» أو «رأس صغير» المترجم عن <<Light Verb>>^{١٧}. ويرجع استعمال هذا النمط من الرؤوس إلى الستينات من القرن الماضي، وكان أوتو يسبرسن أول من وظف هذا المصطلح في دراسته للسان الانجليزي (Jespersen 1965 Volume 6 : 117)^{١٨}. و اتسع الاهتمام به شيئاً فشيئاً ليصبح مجال دراسة وبحث عند اللسانيين المحدثين نذكر منهم خاصة جان غريمشاو وأرمين ماستر (Grimshaw Jane and Mester Armin (1988))^{١٩}، وسارة روزن (Rosen Sara (1989))^{٢٠}، ومريام بات وجيليان رامشاند (Butt Meriam and Gillian Ramchand (2003))^{٢١}.

يظهر هذا الصنف من الرؤوس في البنى المركبة والبسيطة الدالة على السببية أو الجعلية (Causatives Constructions)؛ إذ تشمل البنية المركبة << تَرَكَتْ أَنْجُمٌ صَدَفٌ تَكْتُبُ رِسَالَةً ٢٢ >> على رأسين، الأول هو الفعل الضامر << تَرَكَتْ >>، والثاني هو الفعل التام << تَكْتُبُ >>، ويستفاد منها أن الفعل الضامر حدّد الدور الذي قام به الفاعل فـ << صدف >> هي «القائمة بفعل الكتابة»، و<< أنجم >> هي «المتسببة في الكتابة» (ن: بات، ٢٠٠٣، ص ١٧).

ويستفاد، كذلك، من << كَتَبَ >> في << كَتَبَتْ نَادِيَةً رِسَالَةً ٢٣ >>، وهي بنية بسيطة، معنى << أَخَذَ >> (Take)، وهو يعبر عن دلالة الحدث المنجز من قبل << نَادِيَةً >> لكونها المتسببة في كتابة الرسالة والقائمة بحدث الكتابة في الوقت نفسه (ن: بات، ٢٠٠٣، ص ١٨). وتبعاً لذلك يفيد << كَتَبَ >> في المثالين << جَعَلَ يَكْتُبُ >>، وهو معنى متضمّن في بنية الفعل.

وقد أعار المنوال الأدنوي مقولة الرأس الضامر اهتماماً خاصاً لكونه المحور الأساسي الناقل للمعنى المعجمي للرأس الفعليّ والموجه لمعناه الدلالي. ويوافق عنده الرؤوس الموجودة دلالة لا لفظاً في البنية، والرؤوس التي تقبل النقل فتفيد السببية أو الجعلية. وقد أدّت هذه التسمية ببعض الدارسين إلى اعتبار الفعل المعجمي الظاهر الذي يلي الفعل الضامر (الفعل الخفيف أو الفعل الصغير) فعلاً ثقيلاً (Heavy)

(verb) أو فعلا كبيرا (BigVerb). وهذا التقابل أوجه حضور الفعل الأوّل دلالة لا لفظا وقدرته على التّنقل، في حين اتّسم الفعل المعجمي بالثقل لحضوره في البنية دلالة ولفظا. ولعلّ ترجمته ترجمة حرفيّة بالفعل الخفيف في أغلب البحوث اللسانية العربيّة تفسّر سبب وجود هذه الثنائيّة فالخفة عكس الثقل (light≠Heavy) والكبر عكس الصّغر (Little ≠ Big) .

لقد عدّ شمسكي مقولة الضمور مقولة وظيفيّة جوهريّة^{٢٤} في تشكّل البنية اللسانية في المنوال الأدنوي. ويبيّن أنّ اشتقاق البنية يتمّ طورا بعد طور. ويكون بانتقاء الفعل المعجمي المفعول، وانتقاء الفعل الضامر الفاعل. ويصعد، تبعا لذلك الفاعل، الذي يكون في مخصّص المركب الفعلي الضامر (م ف) إلى مخصّص المركب الزماني (م ز) ليتلقى الرّفْع، ومثلنا لذلك بـ (٧).

(٧) ز (ف) ف

حيث: ز=زمان ، ف=فعل ضامر ، ف=فعل معجميّ.

وقلّص شمسكي، مع تطوّر المنوال، مراحل اشتقاق البنية التركيبيّة، مفترضا أنّ تمثيل البنية يقتضي أن يعلو المركب المصدرى المركب الفعلي الضامر، ويعلو المركب الفعلي الضامر الرّأس المعجمي. ونمثّل لذلك في (٨) .

(٨) م مص م ز [فا] زم ف [ف (مف)]

حيث: م مص = مركب مصدرى ، م ز = مركب زماني، ز=زمان، م ف = مركب فعلي ضامر .

واعتبر هذا الباحث في منوال الاشتقاق الأطواري (٢٠٠٠-٢٠٠٨) أنّ البنية الفعلية مكوّنة من مرحلتين اشتقاقيتين هما مرحلة المركب المصدرى ومرحلة المركب الفعلي الضامر. أسهم هذا التصرّو الأطواري الثنائي لاشتقاق البنية التركيبيّة في منوال الاشتقاق الطوري، في تقليص الصعوبات التي واجهت الحوسبة في المراحل السابقة، وقدم إجابات عن عدد كبير من الإشكالات التصرّورية (ن: اللحياني، ٢٠١٣، ص ١٣١-١٤٦) .

ه- أنماطية «جعل» نموذجاً

لاحظنا أنّ الرّؤوس الضّامرة في المنوال الأدنوي تشترك مع الرّؤوس الدّالة على الجعليّة في اللّسان العربي في الخصائص، ولمسنا إجرائياً أنّ حضورها في البنية دلالة لا لفظاً هو المتسبب في ضمورها. ولتوضيح هذه الإشكالية نميّز بين «جعل» رأساً فعليّاً تامّاً و«جعل» رأساً فعليّاً ناقصاً و«جعل» رأساً فعليّاً حاضراً في البنية دلالة لا لفظاً.

ه-١- جعل رأساً فعليّاً تامّاً

ينتمي <<جَعَلَ>> التّام إلى صنف الأفعال الظّاهرة، نحو قوله تعالى: <<وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً>> (آية ٢٧ / الحديد ٥٧). ويتعدّى هذا الضرب من الأفعال إلى مفعول، ويفيد معنى <<عَمِلَ>> و<<صَنَعَ>>. وقد تعدّى في هذه البنية إلى مفعول واحد هو <<رَأْفَةً وَرَحْمَةً>>، وأفاد <<عَمِلَ فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً>>. كما يدلُّ <<جَعَلَ>> في قوله تعالى: <<وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ والنُّورَ>> (آية ١ / الأنعام ٦) (ن: الجرجاني، ١ / ٢٣٨ - ٢٤٠) على معنى <<صَنَعَ الظُّلُمَاتِ والنُّورَ>>.

وينتمي <<جَعَلَ>> كذلك إلى أفعال القلوب والتّحويل، ويتعدّى إلى مفعولين. ويفيد اليقين الذي تدل عليه بعض أفعال القلوب، أي بمعنى <<اعتقد>> مثل قوله تعالى: <<وَجَعَلُوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً>> (آية ١٩ / الزخرف ٤٣). ويفيد، كذلك، الرجحان بمعنى <<ظن>> كما في قولنا: <<جَعَلْتُ الطَّالِبَ مُجْتَهِداً>>. وينتمي، أيضاً، إلى أفعال التّحويل ويفيد معنى صير، كما في قولنا: <<جَعَلَ الطَّالِبَ صالحاً>>، وهي تفيد <<صَيَّرَهُ>>.

ه-٢- جعل رأساً فعليّاً ناقصاً

يعدّ <<جَعَلَ>> الناقص صنفاً من الأفعال المساعدة التي تضارع <<كَانَ>> باعتباره يوجّه المعنى الدلاليّ للرأس المعجميّ التّام. وهو ينتمي إلى أفعال الشّروع وأفعال المقاربة، وهي على حدّ تعبير الأسترابادي فروع لكان. ويفيد <<جَعَلَ>> الشّروع في الخبر، نحو قولنا: <<جَعَلَ المطرُ يَنْهَمِرُ>>.

ويفيد <<جَعَلَ>>، كذلك، قرب وقوع الحدث، وهو يضارع الناسخ الفعلي <<كَادَ>> لمقاربه على سبيل الوجود والحصول، نحو قولنا: <<جَعَلَتِ الشَّمْسُ تَعْرُبُ>> التي توافق <<كَادَتِ الشَّمْسُ تَعْرُبُ>>. وتفيد هذه البنية أن قرب الشمس من الغروب قد حصل (ن: ابن يعيش، ٤ / ٣٨٣). وحين يفيد الشروع أو المقاربة، يتخذ هذا النمط من الأفعال المبتدأ اسماً له ويبقى عليه مرفوعاً، ويتخذ الخبر اسماً له وينصبه.

يعدّ <<جَعَلَ>> الناقص، إذن، صنفاً من الأفعال المساعدة التي تضارع <<كَانَ>> باعتباره يوجّه المعنى الدلالي للرأس المعجمي التام، لذلك أدرجناه في الأفعال الضامرة.

٣-٣- جعل رأساً فعلياً ضامراً

اشتقنا محتوى هذا النمط الثالث من الرؤوس الفعلية من الإشكال التالي: هل ينتمي الفعل الدالّ على الجعلية المنقول بالهمزة أو بالتضعيف إلى <<أَفْعَل>> أو <<فَعَّل>> إلى الأفعال الجعلية التامة الظاهرة في اللسان العربيّ أو هو ضرب آخر من الأفعال لاخرانه دلالة الجعلية؟

اعتبرنا أنّ التعامل مع الأفعال الدالة على الجعلية هو تعامل مع الأفعال الضامرة باعتبارها موجودة دلالة لا لفظاً داخل البنية ويدرك ذلك خاصّة عند النظر في علاقة التّشارط^٥ التي تربط بين البنية الأصلية والبنية التي تشارطها في هذا النمط من الأفعال نحو قولنا <<أَخْرَجَ زَيْدٌ عَمْرًا>> التي تفيد <<جَعَلَ زَيْدٌ عَمْرًا يَخْرُجُ>>. و<<عَلَّمْتُ الطِّفْلَ الْمَشِيَّ>> التي تفيد <<جَعَلْتُ الطِّفْلَ يَتَعَلَّمُ الْمَشِيَّ>>. يفيد <<جَعَلَ>> في البنية المتعدية إلى مفعول واحد أو إلى مفعولين والمشاركة للبنية المنقولة بالهمزة أو بالتضعيف معنى <<كَلَّفَ>>. فقولنا <<أَذْهَبْتُ زَيْدًا>> تفيد <<جَعَلْتُهُ يَذْهَبُ>> وهي بدورها تفيد <<كَلَّفْتُهُ بِالذَّهَابِ>>. و<<أَصْرَبْتُ زَيْدًا عَمْرًا>> تفيد <<جَعَلْتُهُ يَصْرِبُ>> وهي تفيد أيضاً <<كَلَّفْتُهُ بِصْرِبِهِ>>. لقد أحدث النقل الذي لحق بالصيغة نشراً للبنية، فتحوّلت البنية البسيطة إلى بنية مركبة ونمّثل لذلك بـ (٩) و (١٠):

(٩) أَفَعَلَ جَعَلَ يَفْعَلُ

(١٠) فَعَّلَ جَعَلَ يَفْعَلُ

تشتمل البنية الصيغية <<أَفَعَلَ>> و <<فَعَّلَ>> على رأسين، الأوّل هو <<جَعَلَ>>، والثاني هو الفعل المعجمي المشتق من الفعل الأصلي التام <<يَفْعَلُ>>. لذلك أدرجنا هذا الضرب من الأفعال في صنف الأفعال الضامرة التي تدخل على الفعل المعجمي التام في البنية لتضيف إلى البنية دلالة أخرى تتمم معناها.

أدخل النقل بالهمزة أو بالتضعيف الذي لحق بالفعل تغيراً على البنية، وصارت البنية اللازمة متعدية إلى مفعول كما صارت البنية المتعدية إلى مفعول متعدية إلى مفعولين. وأحدث النقل الذي لحق بالصيغة نشر^{٢٦} للبنية الإعرابية التي تفيد الجعلية. واستمدت الخصائص الدلالية لهذا النمط من البنى من خلال المعنى المستفاد من دلالة الفعل. لقد عرفنا هذا التعالق بين الخصائص الدلالية والخصائص الصيغية والخصائص التركيبية بالخصائص النحوية المميزة للبنى الدالة على الجعلية. ويحقق هذا التعالق بين هذه الخصائص مجتمعة تماسكاً بين عناصر البنية النحوية.

خاتمة

مما سبق في هذا البحث، نخلص إلى الملاحظات المختصرة التالية:

- الرؤوس الفعلية في اللسان العربي نمطان طرازيان رؤوس ظاهرة ورؤوس ضامرة. يقبل النمط الطرازي الظاهر التفرع إلى صنفين، الأول تركيبى تصنّف فيه الرؤوس الفعلية بحسب أبنيتها الإعرابية المحتملة، وتمثله الرؤوس اللازمة والرؤوس المتعدية. والثاني تصنّف فيه الرؤوس بحسب مقياس التمام والنقصان، وتمثله الرؤوس التامة والرؤوس الناقصة. ويتفرّع النمط الدلاليّ إلى أدوار دلالية حركية وأدوار دلالية حديثة. ويقبل النمط الطرازيّ الضامر التفرع إلى صنفين: الأول تمثله الرؤوس الدالة على الشروع والرؤوس الدالة على المقاربة، وهي من الأفعال المساعدة التي تضارع <<كان>> باعتبارها توجه المعنى الدلاليّ للرأس المعجمي التام؛ والثاني تمثله الرؤوس الدالة على الجعلية باعتبارها موجودة دلالة لا لفظاً داخل البنية.

- يتميز المنوال النحوي العربي بقدره متطورة على وصف كفاية المتكلم العربي وتفسير الكيفية التي تتشكل بها المعرفة اللغوية في ذهنه. وقد تجلّت هذه القدرة في تحقيق الكفاية التفسيرية وتعيين خصائص الملكة اللغوية من خلال تقديمها تفسيراً لمقولة الظهور ومقولة الضمور وكشفها عن العلاقات الرابطة بين نمطي الظهور والضمور.

- تمثل ثنائية الظهور والضمور ظاهرة نظامية نحوية تتجاوز اللسان العربي لتعلّقها بمختلف الألسنة البشرية، لذلك اعتمدها مقياساً أنطاطياً للتمييز بين مختلف أصناف الرؤوس الفعلية. ويمكن اعتبار هذه الثنائية اللسانية النمطية مبدأً من مبادئ النحو الكلي (Universal Grammar).

الهوامش

١- الرّأس مفهوم حديث استعمل في الدّراسات اللسانية للدلالة على العنصر اللّغوي الذي يرد في صدر البنية أو المركب ويملاً الموضوع الأوّل (اللحياني، ٢٠١٧، ص ١٠١).

٢- الأنطاطية صنافة توزّع المعطيات اللّغوية وفق معيار تمييزيّ نحو الصنافة الصوتية والصرفية والإعرابية والمعجمية والدلالية، وتسمّى أيضاً أصنافية (اللحياني، ٢٠١٧، ص ١٨٠).

٣- يتأسس مبدأ الرأسية العاملية على التّشارط بين المقولات المعجمية والمقولات الوظيفية، وهي ممثلة لاجتماع الخصائص المعجمية والخصائص المقولية داخل المكوّن العاملي (اللحياني، ٢٠١٣، ص ١٤).

٤- تتشكّل بفضل الإسقاط المعجمي في المنوال التوليدي الأدنى المقولات المعجمية في البنية، وهي الفعل والاسم والصفة والحرف (اللحياني، ٢٠١٧، ص ١٢٣). وتتشكّل بفضل الإسقاط الوظيفي المقولات الوظيفية، وهي مقولات حرّة ومقولات مقيّدة. يمثّل المقولات الوظيفية الحرّة خاصّة الرّأس المصدرية والرّأس نفي والرّأس جهة؛ ويمثّل المقولات الوظيفية المقيّدة المقولات المنشطرة نذكر منها خاصّة تفكيك التصريف، وتفكيك المطابقة، وتفكيك الفعل الضامر، وتفكيك المصدرية، وتفكيك المحدّد (نفسه، ٢٠١٧، ص ٩٣).

٥- هندسة البنية تعني تصميمها، وتوافق العمليات التركيبية التي يتمّ بها بناء الجملة (اللحياني، ٢٠١٧، ص ٤٠).

٦- يوافق المنوال الأدنى المرحلة الثالثة من تطور المقاربة التوليدية، وقد ظهرت ملامحه في موفى الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي، وتواصل صدها إلى اليوم. طوّر أشكال التّعامل مع البنية النّحوية المعتمدة في منوال العمل والرّبط لاعتبارات اقتصادية غايتها تفادي التّعقيد والحشو وبلوغ البساطة القصوى باختزال الأجهزة. تشكّل في مرحلة أولى في البرنامج الأدنى بداية من سنة ١٩٩٥ (Minimalist Program)، والبرنامج الأدنى المعدّل سنة ١٩٩٨ (Minimalist Inquiries)،

ثم تلتها مرحلة الاشتقاق الطوري (Derivation by phase) بداية من سنة ٢٠٠٠، واستقام هذا التطور في صلب المنوال ليظهر في مقال نشره تشومسكي سنة ٢٠٠٥ / ٢٠٠٨ بعنوان «في الأطوار» (On phases). وتواصل الاهتمام بهذا المنوال ليظهر في أعمال كثيرة درست خصائص البنية النحوية وكيفية اشتغال اللغة نخص منها بالذكر كتاب «علم اللغة» (The Science of Language, Interviews with James McGilvary) الذي نشر سنة ٢٠١٢ (اللحياني، ٢٠١٧، ص ١٣١).

٧-١ طراز هو جملة من السمات النمطية المجردة، وقد لقيت هذه المقاربة اهتماماً كبيراً عند عدد كبير من الدارسين نذكر منهم خاصة جورج لاكوف في كتابه: Women, Fire and dangerous things, what categories (reveal about the mind, Lakoff Georges London. 1987 (583 p).

وقد استعمل كذلك داوتي (Dowty) هذا المفهوم للتمييز بين الحدود، وأقام مقارنته على مبادئ تميز بين الفاعل والمفعول والمنفذ والضحية سماها مبادئ الربط الحدّي. حدّد السمات المميّزة لدورين محورين هما المنفذ- النمط (Le proto-agent) والضحية- النمط (Le proto-patient). واعتبر أن هذين الدورين كافيان للتعرف على المبادئ التي تتحكّم في الاختيار النحوي لحدود الأفعال المتعدّية.

٨- يتكوّن مصطلح (Prototype) في اليونانية من (Protos) التي تفيد معنى الأوّل، ومن (Tupos) التي تفيد النمط.

٩- صولة (عبد الله): المقولة في نظرية الطراز الأصلية، حوليات الجامعة التونسية، ٢٠٠٢، عدد ٤٦، ص ٣٦٩-٣٨٧.

١٠- تجلّي التمثيل عند المحدثين في أشكال بصرية مختلفة في البحوث الرياضية والمنطقية كالتمثيل الشجري والتمثيل بالأقواس. وقد استفاد البحث اللساني الحديث من تلك البحوث، فاهتم بمبحث التمثيل بحثاً عن الدقة العلمية وأصبح أحد أهم القضايا التي يبحث فيها. ويعتبر تنيار أبرز الباحثين الذين وظفوا هذا المبحث في أعمالهم ومثّل البنى اللسانية تمثيلاً بنويًا بصرياً في صورة تفرّعة (اللحياني، ٢٠١٣، ص ٤٨-٥٦).

ويجد، هذا المبحث أيضاً، جذوره في التراث النحوي لاعتماد المدونة النحوية العربية القديمة على التمثيل اللفظي الخطي أداة من أدوات التحليل وخير شاهد على ذلك كتاب سيبويه الذي بناه على التمثيل. وقد صدر أول باب من كتابه لحد أقسام الكلام بقوله: << فالكلم: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. فالاسم: رجلٌ، وفرسٌ، و[حائطٌ]. وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث السماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى فذهبَ وسَمِعَ ومكثَ ومُحِدَ. وأما بناء ما لم يقع فغنه قولك أمراً: اذهبَ واقتل واضربُ، ومخبراً: [يقتلُ] و[يقتلُ] ويضربُ ويقتلُ ويضربُ. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت. فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء، ولها أبنية كثيرة ستبين إن شاء الله. والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل. وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: نُمَّ، وسوف، وواو القسم ولام الإضافة، ونحوها << (سيبويه، ١ / ١٢).>>

أقام سيبويه في هذا النص تعريفه لمفهوم الكلام والاسم والفعل والحرف على التمثيل ولم يقتصر عند ضبطه لهذه المفاهيم على تعديد الأمثلة فقط بل حرص على تنبيه القارئ إلى المنهج الذي اتبعه في تحديد هذه المفاهيم النظرية وذلك باستعماله لعبارة << أمثلة >> مرتين.

تعلق مصطلح << الأمثلة >> تارة بالنماذج الممثلة للمقولة، وتارة أخرى بمفهوم البنية باعتباره محددًا لأصناف البنى الفعلية. وشمل التصنيف خصائص الأصناف المتعددة داخل القسم الواحد، واتسع ليجمع أقسام الكلام الثلاثة.

١١- من أمثلة الرؤوس المتصرفة: << قامَ >> و << يَقُومُ >> و << أقومُ >> و << قُم >>، ومن أمثلة الرؤوس غير المتصرفة << لَيْسَ >> و << عَسَى >> و << نِعَم >> و << بئسَ >> (ابن السراج، ١ / ٧٦).

١٢- يختلف مفهوم الفعل الحقيقي عند المبرد عن مفهوم الفعل الحقيقي عند ابن السراج والأستراباذي، فهو الفعل الذي لا يتعدى الفاعل إلى المفعول وهو قولك «قام زيد وجلس عمرو وتكلم خالد» (المبرد، ٣ / ١٥٢). الفعل غير الحقيقي عند المبرد ثلاثة أضرب:

- الأوّل الفعل المستعار وتمثله الأفعال اللازمة التي يكون فاعلوها في الحقيقة مفاعيل نحو << مَاتَ زَيْدٌ >> و << سَقَطَ الحَائِطُ >> و << مَرَضَ بَكْرٌ >> .
- والضرب الثاني أفعال تدلّ على الزمان فقط نحو << كَانَ عَبْدُ اللَّهِ أَخَاكَ >> و << أَصْبَحَ عَبْدُ اللَّهِ عَاقِلًا >> .
- والضرب الثالث أفعال منقولة يراد بها غير الفاعل الذي جعلت له نحو << لَأَ أَرِيَنَّكَ >> وتأويله << لَأَتَكُونَنَّ هَاهُنَا >> ، فالنهي إنما هو للمتكلم كأنه ينهى نفسه في اللفظ وهو للمخاطب في المعنى (ابن السراج، ١ / ٧٤) .
- ١٣- الرّأس الحقيقي قسمان أحدهما يختصّ بوروده لازماً، والثاني يختصّ بوروده متعدّياً (ابن السراج، ١ / ٧٣) . يتميّز هذا الصنف من الرؤوس بالخصائص التالية:
- رأس يدل على الحدث والزّمان لذلك سمي رأساً حقيقيّاً .
- رأس يطلب مرفوعاً ويكتفي به ويمثّل هذا الصنف من الرؤوس الأفعال اللازمة ، بخلاف الأفعال الناقصة التي تفتقر إلى المرفوع والمنصوب معا .
- رأس يطلب مرفوعاً ومنصوباً ويمثّل هذا الصنف من الرؤوس الأفعال المتعدّية .
- ١٤- المعيار المظهري هو معيار بفيد دلالة الرّأس الفعلي على زمن الانقضاء أو عدم الانقضاء، وهو معنى يقترن بتعجيم الرّأس الفعلي بالصيغة .
- ١٥- الدّور النوويّ (Nuclear role) هو دور يرد فيه العنصر المعجمي في موضع حدّ . والأدوار النوويّة هي الأدوار الدلالية الضرورية التي تطلبها الرؤوس الفعلية في البنية النحويّة ، وتتراوح في اللسان العربي بين دور (١) يوافق الدور الذي يسند إلى الفاعل ، و(٤) أدوار وهي توافق الأدوار التي تسند إلى الفاعل في البنية اللازمة ، وإلى الفاعل والمفعول في البنية المتعدّية إلى مفعول ، وإلى الفاعل والمفعول الأوّل والمفعول الثاني في البنية المتعدّية إلى مفعولين ، وإلى المفعول الثالث في البنية المتعدّية إلى ثلاثة مفاعيل .
- ١٦- حبّط البعير وحبج : هو أن ينتفخ بطنه من أكل العرفج (ابن يعرب، ٤ / ٤٣٥) .

١٧- الفعل الضامر ترجمة مقترحة من أستاذ اللسانيات بالجامعة التونسية محمد صلاح الدين الشريف لـ (Light Verb)، لما لهذا الفعل من قدرة على التنقل والصعود في بنية الجملة، وهو يقابل عند أستاذ اللسانيات بالجامعة المغربية عبد القادر الفاسي الفهري الفعل الخفيف.

١٨- Jespersen Otto, 1965 , A Modern English Grammar on -
. Historical Principles, Part 6 , Morphology, London

١٩- Grimshaw Jane and Mester Armin 1988, Lights Verbs and
.Θ- marking , Linguistic Inquiry 19(2): 205- 232

٢٠- Rosen Sara, 1998, Argument Structure and Complex
.Predicates, PhD thesis, Brandeis University

٢١- Butt Meriam and Gillian Ramchand , 2003 , Complex
aspectual Structure in Hindi/ Urdu, in Nomi Ertischik-Shir and
Tova rapoport (eds): The Syntax of aspect, oxford university
.Press

٢٢- Anjum let Sadaf write a letter

٢٣- Nadia wrote a letter

٢٤- بسّطنا مراحل اشتقاق البنية النحويّة واختصرناها لعدم حاجتنا إليها في هذا البحث. واقتصرنا على إبراز موقع مقولة الفعل الضامر في تشكيلها.

٢٥- التّشارط علاقة تلازم نظامي بين بنيتين بمقتضاه إذا كانت الواحدة كانت الأخرى، دون أن يكون بين البنيتين تكافؤ بالضرورة، فهو مفهوم يسمح بتفسير ما يجعلنا قادرين على استبدال الأبنية بعضها ببعض في الخطاب لتدقيق المعنى أو تحسين التركيب، مع المحافظة على الأساسي من المعنى. ونعني التشارط، في بحثنا، العلاقة الرّابطة بين الخصائص الدلاليّة والخصائص الإعرابيّة في البنية الواحدة فهو يسمح بتفسير علاقة الدور الدلالي بالوظيفة الإعرابيّة. والبحث في التّشارط الدلاليّ والبنويّ داخل البنية الواحدة هو بحث في نظام اشتغال الأفعال في اللّسان العربيّ

٢٦- النّشر (Extention) عمليّة توسيع حدود الرّأس الفعليّ تستمدّ من دلالة الرّأس.

مراجع البحث

١- المراجع العربية

- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٩٨٨، جزآن.
- ابن يعيش، موفق الدين: شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ١٠ أجزاء.
- الأستراباذي، رضي الدين: شرح الكافية، جامعة قان يونس بنغازي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، ط ٢، ١٩٩٦، ١٥ جزءا.
- الجرجاني، عبد القاهر: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر بالعراق، ١٩٨٢، جزآن.
- سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار سحنون للنشر والتوزيع بتونس، ١٩٩٠، ٥ أجزاء.
- صولة، عبد الله: «المقولة في نظرية الطراز الأصلية»، حوليات الجامعة التونسية، ٢٠٠٢، عدد ٤٦، ص ٣٦٩-٣٨٧.
- عاشور، المنصف: ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، بحث في مقولة الاسمية بين التهام والنقصان، ط ٢، ٢٠٠٤، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات، منوبة، تونس، ٧٦٣ ص.
- عبد الباقي، محمد فؤاد: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الدعوة، استانبول، ١٩٨٤، ٧٨١ ص.
- اللحياني، سرور: خصائص الرأس الفعلي وظواهر من انتظام المعجم، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، ٢٠١٠، ٤٠٠ ص.
- - الرأسية العاملة في اللسان العربي، مقارنة نحوية لأشكال تمثيل
 البنى اللسانية، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، ٢٠١٣، ٢٤٠ ص.

-----: دليل المستعمل في النحو، قاموس المصطلحات اللسانية
الأدنىة، إنجليزية- فرنسي- عربي، عربي- إنجليزي- فرنسي، كلية الآداب والفنون
والإنسانيات بمنوبة، ٢٠١٧، ٣٨٩ ص.

- المرّد، أبو العباس: المقتضب، تحقيق حسن محمد وأميل يعقوب، منشورات
دار الكتاب العالمية، بيروت، ٥ أجزاء.

٢- المراجع الأعجمية

- Butt, Meriam and Ramchand, Gillian: Complex Aspectual Structure in Hindi/ Urdu, in Naomi Ertischik-Shir and Tova Rapoport (eds): The Syntax of Aspect, Oxford University Press ,2003.
- Chomsky, Noam: The Minimalist Program, Cambridge, MA: The MIT Press, 1995.
- -----: Derivation by Phase, MIT Occasional Papers in Linguistics, no. 18, Cambridge, MA: MIT Working Papers in Linguistics, Department of Linguistic and Philosophy, 1999.
- -----: The Architecture of Language, edited by Nirmalangshu Mukherji, Bibudhendra Narayan Patnaik and Rama Kant Agnihotri. New Dehhi, Oxford University Press, 2000,
- -----: Minimalist Inquiries: The Framework, In Step by Step: Essays in Minimalist Syntax in Honor of Howard Lasnik, edited by Robert Martin, David Michaels and Juan Uriagereka, 89-155. Cambridge, MA: The MIT Press, 2000.
- -----: On phases, Massachusetts Institute of technology, Cambridge, 2005b.
- -----: Cartesien linguistics :A chapter in the History of

Rationalist Thought, third edition, Cambridge, 2009.

- -----: The Science of Language, interviews with James Mcgilvray, Cambridge University Press, 2012.
- - Grimshaw, Jane and Mester, Armin :” Lights Verbs and - marking , Linguistic Inquiry”, 1999, 19(2) : 205- 232.
- - Jespersen, Otto :A Modern English Grammar on Historical Principles, Part 6, Morphology, London, 1965.
- - Lakoff ,Georges: Women, Fire and Dangerous Things, What Categories reveal about the Mind, London, 1987.
- - Rosen, Sara: Argument Structure and Complex Predicates, PhD thesis, Brandeis University, 1998.